

# مستشفيات البناء السكنية

## نفايات منقولة وأمراض مقيمة

على الرغم من النجاحات الملموسة في موضوع التصريف الآمن للنفايات الطبية في مختلف إمارات الدولة، والوعي العصري لخطورة إهمالها أو التساهل فيها، نظراً إلى تهديدها الكبير لصحة الناس والبيئة، فإن هناك ثغرة لا تزال تقلق كل هذا النجاح، وهي المستشفيات والمراكز الصحية الموجودة في البناء السكنية التي تطرح يومياً أطناناً من المخلفات الطبية، تجعل نجاحات التصريف الآمن مهددة بعدم اكتراث هذه المراكز الصحية الخاصة التي تحتل طابقاً أو اثنين من أي بناية وبقيّة طوابقها تكون سكناً للعائلات، ما قد يعرض السكان، لا سيما الأطفال، وباستمرار، لعدوى ينقلها المرضى المراجعون نتيجة الاشتراك في المصاعد أو إلقاء النفايات في الأمكنة ذاتها.

إمارة أبوظبي تنبعت لهذه المعضلة الصحية، فأذرت المستشفيات والمراكز الصحية بأن تنقل مواقعها خارج البناء السكنية، وقررت عدم الترخيص لمشاريع المستشفيات في البناء السكنية المؤجر جزء منها للسكن أو الانتفاع. وموضوع النفايات الطبية من أكثر المواضيع حساسية في جميع الدول المتقدمة، وينبغي أن يكون متوافقاً مع النهضة العمرانية والتطور الحضاري، فلا يعوقها ولا يقف في طريقها، وخصوصاً في دولة مثل الإمارات التي نجحت في تقديم أرقى الخدمات الطبية لمن يقصدها.

■ «الصحة»: التعاقد مع شركة متخصصة للتخلص الآمن من النفايات شرط ترخيص المنشآت

■ نوفمبر 2017 انتهاء

مهلة مستشفيات

البناء السكنية في أبوظبي

■ 61 طناً يومياً حجم النفايات

الطبية في أبوظبي و4 شركات

للتخلص منها

■ المحرقة العمودية

للنفايات الطبية في دبي الأضخم

في الإمارات والثانية عالمياً

■ «صحة دبي» تتخلص من 885 طن

مخلفات طبية العام الماضي

بمعايير عالمية

■ بلدية دبي: 15 شركة معتمدة

لنقل النفايات الخطرة ولا توجد

أية منشأة خارج المراقبة

## أبوظبي تمنع وجودها بعد نوفمبر 2017.. وأطن

## مستشفيات البناءات السكنية خاصة ضعيف



ويبين أن عملية التخلص من النفايات الطبية تعتمد على معايير وسياسة واضحة وصارمة تلتزم بها الهيئة ابتداء من التجميع ومرورا بالتخزين، ومن ثم النقل والإعدام.

## 2017 موعداً نهائياً

وقال الدكتور خالد الجابري، مدير دائرة التنظيم الصحي في هيئة الصحة بأبوظبي، إن الهيئة، باعتبارها الجهة الرقابية على القطاع الصحي في الإمارة، أصدرت في سبتمبر عام 2012 قراراً من قبل لجنة التراخيص بعدم الترخيص لمشاريع المستشفيات في البناءات السكنية المؤجر جزء منها للسكن أو الانتفاع، كما طلبت من المنشآت الصحية التي تشغل جزءاً من سنوات بدأت من 1 نوفمبر 2012 وتنتهي في 1 نوفمبر عام 2017، مشيراً إلى أن هذا القرار استهدف إبعاد المستشفيات الخاصة عن البناءات السكنية لتجنب السكان من التعرض للعدوى.

## نفايات صيدلانية

إلى ذلك، أصدرت هيئة الصحة في أبوظبي، في مارس الماضي، تعميماً لمديري المنشآت الصيدلانية في الإمارة، بإضافة متطلب جديد، وهو «عقد التخلص من النفايات الصيدلانية» لجميع معاملات الصيدليات العاملة في الإمارة بموجب التعاقد من شركة مرخصة من قبل مركز إدارة النفايات «تدوير» للتخلص من النفايات الصيدلانية والطبية.

## خطورة قصوى

وأكد المهندس عبد المحسن مبارك الكثيري، رئيس قسم المنشآت الخطرة في «تدوير»، أن تدوير، بصفتها الهيئة المنظمة لقطاع النفايات في إمارة أبوظبي، تولي أهمية خاصة لقطاع النفايات الطبية، وذلك لما تمثله تلك النفايات من خطورة قصوى على الصحة العامة والبيئة، وتماشياً مع رؤية تدوير المستقبلية في تحقيق منظومة متكاملة لإدارة النفايات بحلول عام 2030، ولضمان إدارة النفايات الطبية بشكل سليم، قامت تدوير بإصدار تصاريح لأربع شركات خاصة، لتخدم إمارة أبوظبي مضممة مدينة أبوظبي والعين والمنطقة الغربية، وتعمل تلك الشركات بثلاثة أنظمة مختلفة لمعالجة النفايات الطبية، وهي: المعالجة الكيميائية، والفرم والتعقيم، والحرق.



■ أمين الاميري



■ أحمد بن كلبان



■ محمد القمزي



■ ناجي الرضي

**متابعة: مصطفى خليفة، وائل نعيم، وأحمد يحيى، ماجدة ملاوي**

يعد موضوع النفايات الطبية من أكثر الموضوعات حساسية في جميع الدول المتقدمة، وينبغي أن يكون متوافقاً مع النهضة العمرانية والتطور الحضاري، فلا يعوقها ولا يقف في طريقها، لا سيما في دولة مثل الإمارات التي نجحت في تقديم أرقى الخدمات الطبية لمن يقصدها، إلا أنه لا يزال هناك جملة من التحديات تقف في طريق عمل مراكز تصريف النفايات، أبرزها وجود المستشفيات والمراكز الصحية داخل الأبنية السكنية وقد تنبعت إمارة أبوظبي لهذه المعضلة الصحية، فأندرت المستشفيات والمراكز الصحية بأن تنقل أماكنها خارج البناءات السكنية، وقررت عدم الترخيص لمشاريع المستشفيات في البناءات السكنية المؤجر جزء منها للسكن أو الانتفاع، كما طلبت من المنشآت الصحية التي تشغل جزءاً من بناية سكنية توفيق أوضاعها خلال خمس سنوات، بدأت من 1 نوفمبر 2012 وتنتهي في 1 نوفمبر عام 2017.

## لا ترخيص

يقول الدكتور أمين حسين الأميري، وكيل وزارة الصحة المساعد لسياسة الصحة العامة والتراخيص في وزارة الصحة ووقاية المجتمع، إن قانون التراخيص الطبية في الوزارة يشترط لدى ترخيص المنشآت الطبية أو عند التجديد وجود عقد لهذه المنشآت مع إحدى الشركات المتخصصة بالتخلص الآمن من النفايات الطبية، لافتاً إلى أن فريقاً من الوزارة يتأكد من التخلص الآمن للنفايات الطبية على أرض الواقع.

## معايير دولية

ويؤكد الدكتور أحمد بن كلبان، المدير التنفيذي لقطاع المستشفيات في هيئة الصحة بدبي، أن عملية تجميع ونقل وإعدام النفايات الطبية تتم بحسب المعايير الدولية المطبقة في جميع المنشآت التابعة للهيئة، مع وجود خطط وسياسات خاصة بالتعامل مع النفايات والتخلص منها، وتتم مراجعة هذه الخطط والسياسات بشكل دوري، وتتم مراقبة كل العاملين بشكل مستمر 24 ساعة، إضافة إلى تقييم العاملين بشكل دوري فيما يتعلق بهذا الخصوص، مع وجود آلية واضحة لرصد المخالفات وتوثيقها ووضع خطط التحسين.

وأضاف بن كلبان أن الهيئة تولي اهتماماً كبيراً بالصحة العامة والبيئة، لذا فإن التعامل مع النفايات الطبية يعتبر تحدياً بحد ذاته، ويتم التعامل معها بمنهجية علمية في جميع المراحل، حيث يكمن التحدي الأكبر في استمرارية تنفيذ وتدريب العاملين في هيئة الصحة بطريقة التعامل مع النفايات، لضمان سلامتهم وسلامة المتعاملين بشكل عام وسلامة البيئة.

وأوضح أن هيئة الصحة بدبي تغلبت على هذا التحدي، من خلال تحقيق واستمرارية الاعتمادية الدولية لجميع المؤسسات التابعة لها، بحيث يتم وضع خطط واضحة حسب المعايير الدولية للتعامل مع كل المخاطر، ومن ضمنها النفايات الطبية، ويتم تجديد هذه الخطط بشكل سنوي مع الاعتمادية بالتقييم الخارجي من قبل اللجنة الدولية المشتركة (ICIA) كل ثلاث سنوات، لتجديد الاعتمادية وضمان سير العمل بحسب أفضل المعايير العالمية.

## عقود خاصة

وأوضح بن كلبان أن كمية النفايات في المنشآت الطبية التابعة للهيئة في العام الماضي بلغت 884 طناً و856 كيلوغراماً، مشيراً إلى أن هيئة الصحة تتكفل بالتعامل مع جميع النفايات الخاصة بالمؤسسات التابعة لها، من خلال إبرام عقود مع شركات خاصة، كشركات النظافة وشركات المواصلات.

وذكر أن عدد المنشآت الطبية الحكومية والخاصة في دبي يبلغ 2847 منشأة، وتعاون هيئة الصحة بدبي مع بلدية دبي لإعدام النفايات.

التحديات: عدم فصل النفايات من المصدر ووصول نفايات مخلوطة إلى محطات المعالجة، إضافة إلى زيادة كمية النفايات الطبية المنتجة، نظراً إلى زيادة عدد المنشآت الصحية والنمو السكاني والممارسات الخاطئة من مرطادي المنشآت الصحية، بوضع المخلفات العامة في الحاوية الصفراء المخصصة للنفايات الطبية فقط.

**تأثيرات**  
وحول تأثير هذه النفايات في صحة الإنسان والبيئة، أشار المهندس الكثيري إلى أن للنفايات الطبية تأثيرات بالغة في الصحة العامة والبيئة، حيث هناك أخطار من التعرض للنفايات المعدية والإبر في انتشار الأمراض المعدية مثل فيروسات الكبد (التهاب الكبد B و C) والإيدز والتيتانوس. وتابع: «أما أخطار التعرض

للنفايات الكيميائية والصيدلانية فتتمثل في التسمم، والحروق، والاختناق، والتهابات العين والإصابة بأمراض السرطان. كما أن أخطار التعرض للنفايات المشعة، النفايات المسببة لتسمم الخلايا المستخدمة في علاج السرطان، تتمثل في الصداع، والدوخة، والقيء، إضافة إلى مشكلات أكثر خطورة مثل إحداث الطفرات والإصابة بأمراض السرطان.

## معايير عالمية

وتستند عملية إدارة النفايات الطبية في إمارة أبوظبي إلى إجراءات ومعايير صارمة عبر تنفيذ سلسلة من الممارسات الجيدة في إدارة مخلفات الرعاية الصحية التي تشمل جميع جوانب أنشطة إدارة المخلفات، من تحديد المخلفات وتصنيفها إلى الاعتبارات التي توجه التخلص منها على نحو مأمون بواسطة استراتيجيات تعتمد على الحرق أو استراتيجيات التعقيم.

وقال محمد حارب القمزي، المدير

التنفيذي لدائرة الخدمات المساندة في شركة أبوظبي للخدمات الصحية، إنه وفق آخر تقارير الشركة ينتج يومياً ما يزيد على 9.8 أطنان من النفايات الطبية من مخلفات المستشفيات الحكومية والعيادات الخارجية التابعة للشركة على مستوى إمارة أبوظبي. وتضم شركة أبوظبي للخدمات الصحية صحة 12 مستشفى وأكثر من 40 عيادة للخدمات العلاجية الخارجية في مدينة أبوظبي والعين والمنطقة الغربية.

## نفايات خطرة

وفي دبي، أوضح ناجي الرضي، رئيس قسم معالجة النفايات في بلدية دبي، أن النفايات الخطرة تشمل أي مواد غير مرغوب فيها، تكون خطرة أو مؤذية، ويعد جمعها ومعالجتها والتخلص منها تهديداً لصحة الإنسان والبيئة، لافتاً إلى بعض أنواعها مثل النفايات النووية والنفايات الصناعية والنفايات الطبية والنفايات العالمية ومخلفات البناء، مشيراً أن بلدية دبي لديها محرقة خاصة بالنفايات الطبية في جبل علي، طاقتها الاستيعابية تصل إلى 19 طناً، فيما تستقبل بمعدلات شهرية نفايات تبلغ نحو 270 طناً. وأشار إلى أن المحرقة لديها اشتراطات تأمينية خاصة في حالة حدوث تسرب للمخلفات، حيث يتم التواصل مع الشركات المشغلة لأخذ الإجراءات اللازمة وتأمين المكان كاملاً، إضافة إلى أن المكان مراقب بالكاميرات بشكل كامل، فضلاً عن أن المحرقة يتم تشغيلها آلياً عبر نظام أوتوماتيكي يسمح بضمان عوامل السلامة، كما أن المكان الذي يتم فيه حرق النفايات معقم بشكل كامل، وهناك أجهزة لقياس درجة التعقيم للمكان لضمان عدم انتشار أي جراثيم أو فيروسات.

## عدوى

## الأمراض الانتقالية الأكثر انتشاراً

تعتبر الأمراض الجرثومية أو الانتقالية أكثر الأمراض التي يمكن أن تنتج عن النفايات الطبية في حالة عدم التعامل السليم معها، والتي يمكن أن تنتقل من شخص لآخر، وعادة الأمراض الجرثومية تنتقل من إنسان لآخر في حالة التعامل مع سوائل الجسم، ويتبع كل مستشفى عدداً من المعايير الخاصة به والتي تحدد طرق التخلص من النفايات الطبية وطرق التعامل معها في حالة وقوع خطأ ما أثناء

وأقرت المادة 62 أنه يحظر على أية جهة عامة أو خاصة أو أي شخص طبيعي أو اعتباري استيراد أو جلب نفايات حدود أية أضرار بالبيئة، وتبين اللائحة التنفيذية تلك الاحتياطات. كما أنه على صاحب المنشأة التي ينتج عن نشاطها نفايات خطرة طبقاً لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل لهذه النفايات وكيفية التخلص منها وكذلك الجهات المتعاقد معها لتسلم هذه النفايات.

المواد الخطرة، سواء كانت في حالتها الغالية أو السائلة أو الصلبة أو يتخذوا جميع الاحتياطات اللازمة لضمان عدم حدوث أية أضرار بالبيئة، وتبين اللائحة التنفيذية تلك الاحتياطات. كما أنه على صاحب المنشأة التي ينتج عن نشاطها نفايات خطرة طبقاً لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل لهذه النفايات وكيفية التخلص منها وكذلك الجهات المتعاقد معها لتسلم هذه النفايات.

المواد الخطرة، سواء كانت في حالتها الغالية أو السائلة أو الصلبة أو يتخذوا جميع الاحتياطات اللازمة لضمان عدم حدوث أية أضرار بالبيئة، وتبين اللائحة التنفيذية تلك الاحتياطات. كما أنه على صاحب المنشأة التي ينتج عن نشاطها نفايات خطرة طبقاً لأحكام هذا القانون الاحتفاظ بسجل لهذه النفايات وكيفية التخلص منها وكذلك الجهات المتعاقد معها لتسلم هذه النفايات.

أقر القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها، معايير تداول المواد والنفايات الخطرة والنفايات الطبية، حيث حظر التداول والتعامل بالمواد الخطرة بغير ترخيص من السلطات المختصة، وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وإجراءات منح الترخيص.

كما أنه يتم التخلص من النفايات الخطرة والنفايات الطبية طبقاً للشروط



